صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

شخصية اعتبارية

القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢١

إرنست ويونغ الأردن
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١١٤٠
عمان ١١١١٨ - المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف ٠٧٧٧ ٦٥٨٠ ٠٠٩٦٢ / ٦١١١ ٦٥٥٢ ٠٠٩٦٢
فاكس ٨٣٠٠ ٦٥٥٣ ٠٠٩٦٢
www.ey.com/me

Building a better working world

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
الى مجلس الإدارة المحترمين
صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية اعتبارية
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الـــرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية ("الصندوق") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وطبقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للصندوق.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الصندوق على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الصندوق في اعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

ارنست ويونغ/ الأردن

أسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم ٠٧٩

ارنست وَيونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان – المملكة الاردنية الهاشمية
٤ نيسان ٢٠٢٢

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية اعتبارية
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاحات	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
		دينـــــار	دينـــــار
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		٢٦,٣٨٦,٠٨٠	٢٦,٣٤٢,٠٦٨
موجودات غير متداولة			
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٤	١٧,٥٧٩,٠٠٠	-
مجموع الموجودات		٤٣,٩٦٥,٠٨٠	٢٦,٣٤٢,٠٦٨
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مصاريف مستحقة الدفع		١,٠٠٠	١,٠٠٠
مجموع المطلوبات		١,٠٠٠	١,٠٠٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٥	٥٥٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠
الإحتياطيات	٦	٤٣,٤١٤,٠٨٠	٢٥,٧٩١,٠٦٨
مجموع حقوق الملكية		٤٣,٩٦٤,٠٨٠	٢٦,٣٤١,٠٦٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٤٣,٩٦٥,٠٨٠	٢٦,٣٤٢,٠٦٨

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية اعتبارية
قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١	٢٠٢٠
		دينـــــار	دينـــــار
رسوم اشتراك	٧	١٧,٦٣٥,٤٠٩	١٥,٩٥٣,٥٧١
مصاريف إدارية	٨	(١٢,٣٩٧)	(١٢,٦٧٥)
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة		١٧,٦٢٣,٠١٢	١٥,٩٤٠,٨٩٦

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ١٣ جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية اعتبارية
قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	رأس المال*	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٥٥٠,٠٠٠	٢٥,٧٩١,٠٦٨	٢٦,٣٤١,٠٦٨
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	١٧,٦٢٣,٠١٢	١٧,٦٢٣,٠١٢
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٥٥٠,٠٠٠	٤٣,٤١٤,٠٨٠	٤٣,٩٦٤,٠٨٠
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٥٥٠,٠٠٠	٩,٨٥٠,١٧٢	١٠,٤٠٠,١٧٢
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	١٥,٩٤٠,٨٩٦	١٥,٩٤٠,٨٩٦
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٥٥٠,٠٠٠	٢٥,٧٩١,٠٦٨	٢٦,٣٤١,٠٦٨

* يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق، بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار.

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية اعتبارية
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينـــــار	دينـــــار
فائض الإيرادات عن النفقات	١٧,٦٢٣,٠١٢	١٥,٩٤٠,٨٩٦
الأنشطة الاستثمارية		
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(١٧,٥٧٩,٠٠٠)	-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	(١٧,٥٧٩,٠٠٠)	-
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	٤٤,٠١٢	١٥,٩٤٠,٨٩٦
النقد وما في حكمه كما في بداية السنة	٢٦,٣٤٢,٠٦٨	١٠,٤٠١,١٧٢
النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة	٢٦,٣٨٦,٠٨٠	٢٦,٣٤٢,٠٦٨

(١) عـام

تأسس الصندوق بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩ بموجب قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ كشخصية اعتبارية تتولى إدارته مؤسسة ضمان الودائع وتكون العلاقة بين الصندوق والمؤسسة على أساس الوكالة بالأجر وتنظم جميع أمور هذه العلاقة بموجب قرار من المجلس، ويقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون وما يُدفع له من البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع والمؤسسة يكون على سبيل التبرع.

تهدف المؤسسة من خلال "صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية" إلى حماية المودعين لدى البنوك الإسلامية بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك إسلامي يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك الإسلامية جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

تتكون مصادر المال للصندوق مما يلي:

- رسوم الإشتراكات السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الإسلامية.
- عوائد إستثمارات أموال الصندوق.
- أي قروض حسنة يحصل عليها الصندوق.
- أي منح مالية تقدم للصندوق بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وموافقة مجلس الوزراء إذا كانت المنح مقدمة من جهات غير أردنية.

تؤول أموال الصندوق في حال تصفيته إلى صندوق الزكاة في المملكة وذلك بعد تغطية كافة المصروفات والخسائر المترتبة على الصندوق.

(٢) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتعلق ببنود القوائم المالية يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة حولها بما يتفق مع المعايير الشرعية لحين صدور معايير إسلامية لها.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

إنَّ الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يُمثل العملة الوظيفية للصندوق.

التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ باستثناء ما يلي:

معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم ٣٢ (الإجارة)
يحل معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم (٣٢) "الإجارة" بدلاً من معيار المحاسبة المالي رقم (٨) "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك". ويحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن مختلف أنواع الإيجارات كمؤجر ومستأجر.

قام الصندوق بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٢) ولم ينتج أي اثر عن تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق كون جزء من المعيار حل محل معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٦) والذي تم تطبيقه سابقاً من تاريخ ١ كانون الأول ٢٠١٩.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه
لغرض قائمة التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك.

يتم اثبات الايرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

العملات الأجنبية
يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات، كما يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الإيرادات والمصروفات.

المخصصات
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام (قانوني أو فعلي) في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة الصندوق وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تمثل مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد لرأسمال هذه الموجودات وأرباحها.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، ويعاد تقييمها في نهاية الفترة الحالية بإستخدام طريقة معدل الربح الفعال وتظهر أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية الإطفاء في قائمة الدخل ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الربح الفعلي الأصلي وبحيث ينزل أي مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة محتسبة عنها من قيمة هذه الموجودات. لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من /إلى هذا البند.

في حال بيع أي من هذه الموجودات الممولة من أموال الصندوق الذاتية – قبل تاريخ استحقاقها فيتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل في بند مُستقل و يتم الإفصاح عن ذلك.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة
ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التقاص
يتم اجراء التقاص بين الموجودات والمطلوبات واظهار المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

(٣) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الصندوق القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الصندوق القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٤) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينـــــــار	دينـــــــار
صكوك شركة الكهرباء الوطنية (انتمان)	٨,١٥٠,٤٩٧	-
صكوك شركة الكهرباء الوطنية (مشترك)	٩,٤٢٨,٥٠٣	-
المجموع	١٧,٥٧٩,٠٠٠	-

(٥) راس المال

يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق. بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار.

(٦) الإحتياطيات

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا البند ما تم تحويله من فائض الإيرادات عن النفقات خلال السنوات.

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينـــــــار	دينـــــــار
احتياطيات محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	٢٣,٢٨٥,١٠٢	١٣,٧٥٥,١٦٨
احتياطيات محفظة تكافل حسابات الإنتمان	٢٠,١٢٨,٩٧٨	١٢,٠٣٥,٩٠٠
المجموع	٤٣,٤١٤,٠٨٠	٢٥,٧٩١,٠٦٨

(٧) رسوم اشتراك

يستوفي الصندوق رسم اشتراك سنوي من البنوك الإسلامية بنسبة اثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة وفقا لأحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته وتتكون رسوم الاشتراك على النحو التالي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينـــــــار	دينـــــــار
رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	٩,٥٣٦,٦٣٨	٨,٥١٣,٦١٥
رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإنتمان	٨,٠٩٨,٧٧١	٧,٤٣٩,٩٥٦
المجموع	١٧,٦٣٥,٤٠٩	١٥,٩٥٣,٥٧١

(٨) مصاريف إدارية

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينـــــــار	دينـــــــار
أتعاب وكالة بالأجر*	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
اتعاب مهنية	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
دعاية وإعلان	١,٣٩٧	١,٦٥٤
قرطاسية	-	٢١
المجموع	١٢,٣٩٧	١٢,٦٧٥

*تمثل هذه المبالغ مصاريف وكالة بالأجر تدفع سنويا بمبلغ ٥,٠٠٠ دينار أردني لمؤسسة ضمان الودائع.

(٩) ضريبة الدخل

وفقاً قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، تم اعفاء الصندوق من ضريبة الدخل، وذلك وفقاً للمادة (٢٧) من القانون.

(١٠) الالتزامات المحتملة

الاعتمادات والكفالات

لا يوجد على الصندوق التزامات محتملة تتمثل في الاعتمادات والكفالات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

القضايا المرفوعة على الصندوق:

لا يوجد قضايا مرفوعة على الصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

(١١) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداته والتي تحمل فائدة مثل ودائع البنوك.

تمثل حساسية قائمة الدخل الشامل أثر التغيرات المفترضة المتوقعة بأسعار الفوائد على ربح الصندوق لسنة واحدة، ويتم احتسابها بناءً على الموجودات المالية والتي تحمل سعر فائدة متغير كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه الصندوق.

الصندوق ليس معرض لمخاطر الائتمان حيث يحتفظ بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة. (لدى البنك المركزي الأردني).

مخاطر السيولة

يعمل الصندوق على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التسهيلات البنكية.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

	أقل من ٣ شهور	المجموع
	دينـار	دينـار
٣١ كانون الأول ٢٠٢١		
أرصدة دائنة أخرى	١,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموع	١,٠٠٠	١,٠٠٠

	أقل من ٣ شهور	المجموع
	دينـار	دينـار
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠		
أرصدة دائنة أخرى	١,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموع	١,٠٠٠	١,٠٠٠

(١٢) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الصندوق بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الصندوق ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم المؤسسة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكلة رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع، الاحتياطيات والبالغ مجموعها ٤٣,٩٦٤,٠٨٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ مقابل ٢٦,٣٤١,٠٦٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

(١٣) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

معيار المحاسبة المالي رقم ١ – المعدّل ٢٠٢١ (العرض العام والإفصاح في القوائم المالية)
يحدد ويحسن معيار المحاسبة المالية رقم ١ – المعدّل ٢٠٢١ "العرض العام والإفصاح في القوائم المالية" العرض الشامل ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ١. يسري المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). تتماشى معيار المحاسبة المالية رقم ١ – المعدّل ٢٠٢١ مع التعديلات التي تمت على "الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)" (المعدّل ٢٠٢٠) (الإطار المفاهيمي). سيساعد معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدّل – ٢٠٢١ على إعداد قوائم مالية واضحة وشفافة ومفهومة، وسيساعد بدوره مستخدمين القوائم المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٧ "التقرير المالي للمؤسسات الوقفية"
يبين هذا المعيار المتطلبات الشاملة للمحاسبة والتقرير المالي للمؤسسات الوقفية والمؤسسات المماثلة، بما في ذلك متطلبات العرض والإفصاح العام ومتطلبات العرض الخاص مثل المتطلبات الخاصة بالغلّة والمعالجات المحاسبية الأساسية المتعلقة ببعض الجوانب الخاصة بالمؤسسات الوقفة. تتوافق المبادئ الواردة في هذا المعيار مع مبادئ الشريعة وأحكامها، وهذا يساعد على الوصول الى فهم أفضل للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ذات الغرض العام وبعزز ثقة أصحاب المصالح في المؤسسات الوقفية.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر. ويجب على المؤسسة الوقفية حديثة التأسيس تطبيق هذا المعيار منذ تأسيسها.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨ " (وعد)، (خيار)، (وتحوط)"
يصف هذا المعيار مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير ومتطلبات ترتيبات (الوعد)، (الخيار)، و(التحوط) للمؤسسات المالية الإسلامية.
العديد من المنتجات مثل المرابحة والإجارة التي تقدمها المؤسسات تدمج تطبيق الوعد أو الخيار بشكل أو بآخر. الوعد الإضافي أو الخيار، بما يتماشى مع هذا المعيار، هو الوعد أو الخيار المرتبط بترتيب متوافق مع الشريعة فيما يتعلق بهيكله الذي لا ينتج عنه أي أصل أو التزام ما لم يتحول إلى عقد أو التزام مضمحل.

من ناحية أخرى، يعتبر منتج وعد أو خيار ترتيبًا قائمًا بذاته متوافق مع الشريعة ويستخدم إما كمنتج عادي أو، في بعض الأحيان، لغرض التحوط. قد يأخذ شكل معاملة واحدة أو سلسلة أو مجموعة من المعاملات وقد يتحول إلى معاملة مستقبلية أو سلسلة من المعاملات، بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. تؤدي مثل هذه المعاملات إلى نشوء أصل أو التزام للأطراف، وفقًا للشروط المحددة في هذا المعيار.

(١٣) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٩ " التقارير المالية عن الزكاة"
يُحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية ٩ "الزكاة" الصادر سابقًا. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعاملة المحاسبية للزكاة في سجلات المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك العرض والإفصاح في قوائمها المالية.

يصف المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية المعمول بها اعتمادًا على التزام المؤسسات المالية الإسلامية بدفع الزكاة. بالإضافة إلى ذلك، في حالة عدم مطالبة مؤسسة مالية إسلامية بموجب القانون أو الميثاق التأسيسي بدفع الزكاة، فلا يزال يتعين عليها تحديد والإفصاح عن مقدار الزكاة المستحقة لمصلحة الجهات المعنية المختلفة.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٤٠ " التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي"
يُحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية ١٨ "الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية" ويحدد متطلبات إعداد التقارير المالية المطبقة على المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية.

يتطلب هذا المعيار من المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ تمويل الإسلامي أن تعد وتقدم القوائم المالية لنوافذ التمويل الإسلامي بما يتماشى مع متطلبات هذا المعيار ومعايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). يوفر هذا المعيار مبادئ التقارير المالية بما في ذلك متطلبات العرض والإفصاح المطبقة على نوافذ التمويل الإسلامي.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤ على القوائم المالية لنوافذ التمويل الإسلامي للمؤسسات المالية التقليدية مع السماح بالتطبيق المبكر، مع مراعاة التطبيق المتزامن لمعيار المحاسبة المالية رقم ١ " العرض العام والإفصاح في القوائم المالية."